الجـــراح يـؤكـد عـمـق الـعـلاقـات الـكـويـتـيـة - البرتغالية 6

أكد أن الشكوى ليست موجهة ضد الدولة ولا تسيء لها

الموزري: تقدمت بشكوى «سجن النواب» في الاتحاد البرلماني الدولي

◆ الشكوى ضد أشخاص يحاولون أن يدوسوا في بطن الدستور والسيطرة على مقدرات الدولة

◆ نريد أن يكون المشكو في حقهم عبرة لغيرهم ولدي تحركات أخرى لدى جهات أخرى بحق هؤلاء الأشخاص

◆ آراء متفاوتة منها الصامت ومنها الراقي ومنها من يوهم الناس أن الشكوى ضد الكويت وجماعة «لزوم نبلغ الشيخ بالسالفة»

الموزري خلال تصريحه

قال النائب شعيب الموزري إن شكواه لدى البرلمان الدولي موجهة ضد أشخاص وليست ضد الكويت أو الإساءة لها كما يشيعه البعض. وأوضح الموزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «ذهبت إلى البرلمان الدولي وقدمت شكوى ضد بعض الأشخاص الذين يحاولون مخالفة الدستور.»

وأضاف: «هذه الشكوى موجهة ضد أشخاص ويحاول البعض أن يشيع أن الشكوى ضد الكويت، والكويت لم تفعل شيئا ضد أحد، وممارسات البعض لن نسمح بمرورها مرور الكرام».

وبين أن «البعض يحاول أن يصور أن هذه الشكوى تسيء للكويت وهذا الأمر غير صحيح إلا اذا كان هؤلاء الأشخاص يعتبرون أنفسهم هم الدولة»، ونأمل أن يكون هؤلاء الأشخاص الذين قدمت الشكوى ضدهم عبرة للآخرين، ولن نسكت عمن يحاول العبث بمقدرات الشعب».

وذكر الموزري أن هناك آراء مختلفة حول هذه الشكوى منها رأي صامت وآخر يتحدث عنها بمنطق وعقل ورقي ولو أن للعاطفة دورا بعض الأحيان لهذه الفئة، وهناك فئة ثالثة تحاول إيهام الناس وهؤلاء هم من الذين قدمت الشكوى ضدهم، وهناك فئة أخرى من مجموعة «لزوم نبلغ الشيخ بالسالفة» وهؤلاء «يقولون اللي يقولون ولا علينا منهم».

وأكد الموزري أنه «لا يمكن أن يسمح أن يمر هذا الأمر وهو ساكت، وأن هناك تحركات لاحقة سيقوم بها مع الجهات الخارجية، وأنه رتبها بكل وضوح وصراحة ولا يعنيه أو يفكر بردود الأفعال حتى لو حاولت الأطراف الأخرى التخطيط ضده، مشيرا إلى أنه «لكل ردة فعل من الطرف الآخر لديه ردة فعل مناسبة لها».

وأشار إلى أنه «سيكون هناك زخم إعلامي من بعض الجهات الدولية حول الشكوى التي قدمها وستتم مناقشتها في العلن بالبرلمان الدولي وسيكون هناك تحقيق في الشكوى في القريب العاجل».

وفي موضوع آخر قال الموزري «بالنسبة لاستجواب وزيرة الشؤون أنا لا أحتاج إلى سماع ردود الوزيرة لأننا جميعنا نعرف المشاكل التي قامت بها ولا يمكن أن تقوم الوزيرة بمحاولات تبرير السلوكيات الخاطئة التي قامت بها في هذه الوزارة».

وأكد أن «كل نائب له الحرية في إبداء رأيه في هذا الأمر وأنا لا يمكن أن أقبل بأن يستمر الإذلال والآلام التي مر بها الشعب الكويتي، وسأكون أول اسم في ورقة طلب طرح الثقة في الوزيرة وهذا الأمر يجب أن يراقب الشعب الكويتي من يقبل استمرار معاناة الشعب الكويتي».

وأضاف «بشأن الرسالة المقدمة من الأخوين النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي، نتمنى أن تعرض غدا وان يتم التصويت عليها، لاسيما أن سجن النائبين مخالف مخالفة صريحة للمادة 111 من الدستور».

النواب المستجوبون لن يتمكنوا من الحصول على توقيع 10 أعضاء على «طرح الثقة»

مصادر نيابية لـ«الوسط»: استجواب الصبيح.. «سهود مهود»

ربيع سكر

يعقد اليوم مجلس الأمة جلسته العادية ويستكملها في جلسة يوم غد الاربعاء ومن المرجح تأجيل مناقشة استجواب وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل هند الصبيح من اليوم الى الغد بسبب زيارة رئيس لبنان للكويت، وأجرى النواب المستجوبون أمس بروفة للاستجواب داخل قاعة عبدالله السالم ولم يتمكن النائب الثالث المستجوب مبارك الحجرف من الحضور بسبب إصابته بنزلة برد.

وأكدت مصادر نيابية لـ» الوسط « أن استجواب الوزيرة الصبيح « سهود مهود» وموقفها جيد وتتمتع باغلبية نيابية داعمة لها بسبب نظافة يدها وقيامها باصلاحات كبيرة حفظت المال العام وحاربت من يدعون الاعاقة ومن يستغلون المساعدات الاجتماعية ويحصلون عليها بالتحايل على القانون لذلك يتم محاربة الوزيرة من بعض النواب لان الوزيرة وقفت ضد مصالحهم الانتخابية.

واضافت المصادر ان النواب المستجوبون لن يتمكنوا من الحصول على توقيع 10 نواب على طلب طرح الثقة بالصبيح وان من سيوقع معهم على الطلب لن يتجاوز عددهم 7 او 8 نواب مشيرة الى ان هناك 3 نواب من المعارضة لن يتمكنوا من حضور الجلسة اثنان منهم في السجن وثالثهم خارج البلاد بسبب حكم السجن بحقه في قضية دخول المجلس.

الى ذلك تقدم 10 نواب بطلب الى مجلس الامة بتعديل قانون تجنيس ما لايزيد عن 4 آلاف شخص ليكون التجنيس في عام 2018 بدلا من عام 2017 نظرا لان عام 2017 قد انتهى، وطلب النواب استعجال مناقشة القانون في الجلسة.

وتقدم 19 نائبا بطلب لتقديم مناقشة تقرير اللجنة الصحية عن قانون العمالة المنزلية على جدول اعمال الجلسة لتتم المناقشة بعد بند الاستجواب. وقال النواب في طلبهم : من المشاكل المزمنة والتي تمس قطاعات عديدة من الشعب الكويتي تلك المتعلقة بجلب والتعاقد مع العاملين في المنازل، ولقد تفاقمت تلك المشاكل من حيث ارتفاع حاد لأسعار جلب العمالة المنزلية، والمشاكل التي تتعلق بالتعامل بمكاتب جلب العمالة، وما اثير من مشاكل تتعلق بأدوار وعمل (شركة الدرة للعمالة المنزلية)، واخري تتعلق بإنجاز ملفات العمالة لدى الاجهزة الحكومية المختصة ناهيك عن صعوبة التعامل والتواصل مع ممثلي العمالة المنزلية من دول وسفارات في الكويت وخارجها، الامر الذي أدى الى اثقال الأسر الكويتية والمقيمة بتبعات مالية وقانونية وإدارية كبيرة.

لذا نطلب من مجلسكم الموقر في جلستيه بتاريخ الثلاثاء 23 يناير و24 يناير 2018 تقديم البند 26 (طلب مناقشة بشان قانون العمالة المنزلية) من جدول الاعمال والبند 61 (التقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون والاجتماعية والعمل من جدول اعمال المجلس الصحية بشان العمالة المنزلية) من جدول الاعمال على سائر البنود وذلك لمناقشة البندين على ان تتم المناقشة بعد البند الرابع (الاستجوابات).

جانب من بروفة العتيبي والسبيعي لاستجواب الصبيح

الدعم المقدم لفلسطين قائم وفق قرارات القمم العربية لدعم صموده في استعادة أرضه المحتلة

الخالد: «الخارجية» لم تتلق ما يمنع من تصرف الكويتيين في عقاراتهم داخل فلسطين

ربيع سكر

الشيخ صباح الخالد

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد انه لم يحدث وأن وافقت القيادتان السياسيتان في الكويت والسلطة الفلسطينية على استدخال العقارات التي تعود للمواطنين الكويتيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعطاء ثمنها للملاك الكويتيين خصما من مساعدات الكويت للسلطة الفلسطينية.

وقال الخالد ردا على سؤال برلماني للنائب الحميدي السبيعي عن العقارات والأراضي المملوكة لكويتيين داخل أراضي السلطة الفلسطينية : انه لم تتلق وزارة الخارجية بأن هناك ما يمنع المواطنين الكويتيين من التصرف في العقارات المملوكة لهم داخل أراضي السلطة الفلسطينية، في ظل وجود سفارة لدولة الكويت في عمّان وسفارة لدولة فلسطين في دولة الكويت تمكنهم من إصدار الوثائق والتوكيلات اللازمة.

وقال الخالد : ان الدعم المقدم لدولة فلسطين قائم وفق القرارات التي اقرها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو في القمم العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني ونضاله في استعادة ارضه المحتلة.

وأشار الخالد الى أن الارصدة التي كانت متوفرة لدى الجانب الكويتي صادرة بشأنها قرارات من مجلس الوزراء على النحو التالي :

1- قرار رقم 1255 الصادر في 24 ديسمبر 2007 بالموافقة على تقديم منحة من الكويت للشعب الفلسطيني تنفيذا لقرارات القمة العربية لمساعدة الأشقاء في فلسطين. 2- القرار رقم 176 الصادر في 2 مارس 2009 بشأن الموافقة على تقديم تبرع من الكويت على مدى خمس سنوات لاعادة إعمار غزة.

3- القرار رقم 797 الصادر في 6 أغسطس 2006 بشان مبادرة صاحب السمو أمير البلاد بالتبرع لمساعدة الشعب الفلسطيني.

4- القرار رقم 189 الصادر في 31 يناير 2010 بشأن الموافقة على تسديد مساهمة دولة الكويت لتغطية النفقات المتعلقة بجمع وتوثيق الادلة عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد المدنيين في قطاع غزة. وأضاف الخالد أن الغرض الذي خصصت له تلك المبالغ كان محددا وفقا لما نصت عليه القرارات الصادرة من مجلس الوزراء، لذلك فإن التصرف في تلك المبالغ لغير الأغراض المخصصة لها يتعارض مع النظم واللوائح والقوانين المتعلقة بهذا الشأن.

أكد أن محاور استجواب الصبيح مستحقة.. والحكم سيكون بعد سماع المرافعات

الدلال: «العدل» طلبت مهلة اسبوع لتقديم رأيها ورأي مجلس القضاء في مقترح عدم سجن النواب

ربيع سكر

أكد عضو اللجنة التشريعية البرلمانية النائب محمد الدلال : أن نصاب اللجنة لم يكتمل أمس لكنها عقدت اجتماعا فرعيا حضره ممثلوا وزارة العدل الذين طلبوا من اللجنة التشريعية مهلة اسبوع لتقديم رأيها ورأي مجلس القضاء الاعلى في مقترح عدم سجن النواب الا بعد صدور حكم قضائي بات.

من ناحية أخرى أكد النائب محمد الدلال أن الاستجواب حق دستوري، وهو أوضح أوجه الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية. وقال الدلال في بيان صحافي « نبذل قصارى الجهد لحمايته وصيانته ومحاولات المس بحق الاستجواب مرفوضة».

واضاف أن العلاقة مع النواب المستجوبين والوزيرة المستجوبة هي علاقة زمالة واحترام، وللأشخاص كامل التقدير، لكننا في ممارسة موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية.

وأوضح الدلال أن القضايا التي اختارها الزملاء العتيبي والحجرف والسبيعي لاستجوابهم هي قضايا مهمة ومستحقة، و»نتطلع لسماع الحجج والردود المتبادلة في قاعة المغفور له عبد الله السالم».

وبين أن قضايا دعم العمالة الوطنية، واحترام قضايا المعاقين وتسهيل إجراءاتهم ومستحقاتهم، ودعم المساعدات الاجتماعية، وتعزيز العمل التعاوني والنقابي، وعدم المساس بمكافأة ربات البيوت، وعدم التوجه نحو خصخصة الجمعيات التعاونية، كلها قضايا ومكتسبات تمس شرائح وطنية لا مناص عن حمايتها.

وشدد على أنه يجب على الوزيرة وكل وزير السهر على حماية هذه القضايا والمكتسبات، وعدم المساس بها وإيجاد الحلول والإصلاحات اللازمة لمعالجة المشاكل الناجمة عن التطبيقات العملية لها.

محمد الدلال

وأكد الدلال أن الحكم سيكون بعد المداولة وسماع الجميع بإنصات وموضوعية من دون تخوين أو تهوين، و»هذا موقفي وموقف الزملاء في الحركة الدستورية الإسلامية». من جانب آخر وبصفته عضوا في لجنة التوظيف والاحلال البرلمانية قدم الدلال ورقة عمل للجنة طالب فيها باعداد تقرير متكامل يقدم إلى مجلس الأمة ويناقش في جلسة عامة النتائج التي سيتم التوصل إليها في اللجنة بالإضافة إلى ضرورة متابعة وتقييم الخطط والمشاريع الحكومية في شأن التعامل مع أزمة البطالة والتوظيف واقتراح عدد من الأفكار والمشاريع العملية.

وجاء في ورقة عمل الدلال خطوات مقترحة لعمل اللجنة ومنها طلب جميع الاحصائيات المتعلقة بأعداد ونسب العاملين من الكويتيين والوافدين حسب الشرائح وطبيعة العمل في القطاعين العام والخاص والقطاع النفطي وطلب جميع الخطط والمشاريع العملية الخاصة الحالية والمستقبلية الخاصة بتوظيف الكويتيين في القطاع العام وتوظيفهم أيضا في القطاع الخاص والقطاع النفطي وتوظيف غير الكويتيين في القطاعين العام والخاص.

ودعت الورقة إلى جمع جميع المعلومات والبيانات الخاصة بما اشتملت آلية خطة التنمية وبرنامج الحكومة بشأن التعامل مع أزمة البطالة والتوظيف والتعامل مع توظيف الوافدين في القطاع العام والخاص فضلا عن دعوة عدد من الجهات الحكومية لحضور اللجنة على أن توجه الدعوة مشمولة بعدد من التساؤلات والمتطلبات حتى يكون الاجتماع إيجابياً وعمليا وعلى مطالبة بدعوة ديوان الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة القوى العاملة والقطاع النفطي والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط وعدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص.

وفضلت الورقة تكليف عدد من الباحثين في ملف التوظيف والبطالة في الاطلاع على عدد من التجارب العالمية بشأن التعامل مع أزمة التوظيف والبطالة وآلية المعالجة لذلك وصياغة عدد من المقترحات العملية لزيادة حجم التوظيف في القطاعين العام والخاص والقطاع النفطي وزيادة نسبة العاملين الكويتيين على حساب الوافدين على أن يتم مناقشة هذه المقترحات والبرامج مع الأجهزة الحكومية المختصة تمهيدا للتوصية بها من خلال اللجنة.

واقترحت الورقة الاستعانة بعدد من المستشارين من خارج المجلس من أصحاب الاختصاص لدعم عمل اللجنة ووضع تصور شامل.

أكدت تطابق تقريري ديوان المحاسبة ولجنة التحقيق في الوزارة

«الميزانيات» توصي بإحالة مصروفات ضيافة «الداخلية» إلى النيابة العامة لشبهة هدر المال العام

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة أوصت بإحالة مصروفات الضيافة في وزارة الداخلية إلى النيابة العامة لما شابها من شبهة في إهدار المال العام.

وأوضح عبد الصمد في بيان صحافي أن اللجنة استمعت لجميع الأطراف من وزارة الداخلية ووزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين على ما ورد في نتائج كل من تقريري ديوان المحاسبة ولجنة التحقيق في وزارة الداخلية بشأن مصروفات نوع (ضيافة وحفلات وهدايا ورحلات).

وأوضح أن التقريريّن متطابقان إلى حد كبير ومرفقة بهما المستندات التي تم استعراضها في اللجنة وشملت :

1. استغلال السلطة الممنوحة لوزارة الداخلية بناء على التفويض الممنوح من وزارة المالية ما أدى إلى تفرد الإدارة العامة للعلاقات بوزارة الداخلية بالقيام بدور إدارة الضيافة في وزارة المالية والمعنية باستضافة كافة ضيوف الدولة.

2. سوء استخدام الاعتمادات المالية من دون ما يثبت غرض الاستخدام.

3. فقدان وإتلاف العديد من المراسلات الخاصة بالضيافة وفق مبررات ناتجة عن إهمال وزارة الداخلية لحفظ مستندات وبيانات سرية.

4. شبهة التدليس في بيانات الوفود الأمنية من أسماء ورتب عسكرية في المكاتبات الخاصة بالحجوزات والفنادق وإظهارها بطريقة غير صحيحة.

5. شبهة التدليس بالفواتير المحررة من بعض الفنادق والتهاون اللامحدود مع الفنادق التي قدمت مطالبات بتكاليف وأعداد تفوق طاقتها الاستيعابية القصوى.

في حين أن من تم التحقيق معهم في وزارة الداخلية كان لهم اعتراض على نتائج التقريريّن لأنهم لم يطلعوا عليهما وفق إفادتهم.

وأضاف أنه على ضوء مناقشة نتائج التقريريّن فقد اتخذت اللجنة قرارها بالتوصية بالإحالة إلى النيابة العامة لما شاب مصروفات وزارة الداخلية من شبهة في إهدار المال العام خصوصا أنها التوصية ذاتها التي انتهى إليها كل من تقرير ديوان المحاسبة والتقرير النهائي للجنة التحقيق لوزارة الداخلية المشكلة لهذا الأمر.

وبين أن اللجنة ستقوم بإعداد تقريرها ومراجعته من الناحية القانونية مع مستشاري المجلس لوضع الصيغة القانونية المثلى لما يتضمنه التقرير ورفعه لمجلس الأمة لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

دعت وزير الخارجية لمناقشة المستجدات الإقليمية والدولية

«الخارجية» البرلمانية توافق على «تبادل السجناء» بين الكويت ومصر

وافقت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها على مشروعي قانون وعدد من الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها وأحالتهم إلى مجلس الأمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنهم، فيما وجهت الدعوة لوزير الخارجية لمناقشة التطورات الإقليمية.

وقال رئيس اللجنة النائب حمد الهرشاني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وافقت على مشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأضاف أن اللجنة وافقت أيضا على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

وأشار الهرشاني إلى موافقة اللجنة على اقتراح برغبة مقدم من النائب د. خليل عبدالله في شأن إقامة مقر للقنصلية الكويتية في مدينة النجف بالعراق تابعة للسفارة الكويتية في بغداد، بحيث تتولى رعاية وتذليل العقبات كافة أمام المواطنين الكويتيين والتواصل معهم ورعاية مصالحهم ومساعدتهم.

وأضاف أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة مقدم من النائب فراج العربيد بإنشاء مكتب خدمة المواطنين بالخارج في وزارة الخارجية ويزود بخط ساخن لتقديم الدعم الفوري للمواطنين الكويتيين خارج البلاد في حالة الطوارئ والتواصل مع ذويهم في الكويت.

وأشار إلى أن المكتب المقترح يرتبط بغرفة عمليات مع مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ومع نائب وزير الخارجية مباشرة، ويبلغ أمر إنشاء المكتب لسفارات وقنصليات دولة الكويت في الخارج من أجل متابعة قضايا المواطنين ومشاكلهم الطارئة.